اتجاهات جديدة فى السياسة المقارنة

د . محمد زاهى المغيربى *

مقدمة

تمثل عملية المقارنة احد الاسس الرئيسية فى البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية ،وهى بذلك تتجاوز نطاق وحدود أى فرع من هذه العلوم او أى تخصص جانبى منها ... فالدراسات المقارنة هى احد المناهج التى تستعملها مختلف العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع وغيرها .. : وفى مجال علم السياسة نجد ان المقارنة هى احد المناهج المتبعة فى مختلف فروع هذا العلم فنجد الدراسات المقارنة للاحزاب وللسياسات الخارجية للدول المختلفة وغيرها من الدراسات ... ولكن حقل او فرع النظم السياسية المقارنة يعتبر هو الحقل الوحيد ، ضمن حقول علم السياسة ، الذى يحمل ضمن اسمه المنهاج او الاسلوب المتبع فى الدراسة داخل هذا الحقل وهو المنهاج المقارن ... وهذا يفترض ان عملية المقارنة او المنهاج المقارن يصبح من المستلزمات الاساسية الهامة فى هذا الحقل . (١)

ولكن ، ورغم ارتباط حقل النظم السياسية المقارنة بمنهاج البحث المتبع فيه ، فان الدراسات المقارنة الفعلية والحقيقية كانت ابعد ماتكون عن حقل النظم المقارنة .. ولقد اجتمعت عوامل عدة كان لها التأثير الواضح على حقل النظم السياسية المقارنة ـ والتى كان يطلق عليها اسم الحكومات المقارنة ـ وساهمت فى تأخير هذا الحقل من علم السياسة حتى وقت قريب جدا .

ولعل اهم هذه العوامل واكثرها تأثيرا هو عدم وضوح مفهوم النظام السياسى لدى الكثير من الباحثين فى هذا الحقل ... فلقد ارتبط مفهوم النظام السياسى فى هذه الكتابات ، والى وقت قريب بمفهوم نظام الحكم وشكله ،فأصبح النظام السياسى يعنى نظام الحكم ، واصبحت الدراسات

---

* تحصل كاتب المقالة على درجة الماجستير فى علم السياسية من جامعة ولاية كنساس ثم تحصل على شهادة الدكتوراه فى السياسة المقارنة من جامعة ميزورى ، الولايات المتحدة الامريكية ، وهو حاليا محاضر بقسم العلوم السياسية ، بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس ..

المقارنة تركز على الاوضاع القانونية والاشكال المؤسسية لنظم الحكم المختلفة ٠ (٢)

ولقد ترتب على تعريف النظام السياسى على انه نظام الحكم وشكله ، ان ٠٠ عانت الدراسات المقارنة من عيوب كثيرة وتعرضت بالتالى لانتقادات متعددة ، ركزت اساسا على تبيان اوجه الضعف والنقص المرتبطة بهذا الاتجاه التقليدى الذى يعتمد على الدراسة القانونية المؤسسية ٠٠٠ ومن ضمن الانتقادات التى وجهت للاتجاه التقليدى : ان هذه الدراسات غير مقارنة حيث انها اكتفت بدراسة لبعض نظم لحكم دون اى محاولة للمقارنة بينها ، وانها كانت تعتمد على الوصف السردى دون التحليل ، وأنها كذلك كانت ضيقة النطاق بحكم كونها تعتمد على دراسة المؤسسات الرسمية والاشكال القانونية الموجودة فى الدول الغربية فقط ولذا اقتصرت الدراسات المقارنة على حكومات هذه الدول فقط ، كذلك كانت الدراسات المقارنة فى هذا المجال غير حركية بمعنى انها لم تهتم بدراسة المؤثرات المختلفة التى قد تؤثر على النظام السياسى فى مجموعة وهذا مرجعه ضيق مفهوم النظام السياسى لدى هذه الدراسات ، كذلك تميزت الدراسات المقارنة التقليدية بعدم تطوير وسائل البحث المقارن واساليبه بل اعتمدت على المصادر الثانوية والملاحظة غير المباشرة ، وأدى هذا كله الى عدم التركيز على والاهتمام ببناء نظرية تجريبية يتم عن طريقها تفسير ظواهر النظام السياسى والعلاقات المختلفة بين النظم السياسية ٠ (٣)

وكنتيجة لهذه المظاهر السلبية التى امتازت بها الدراسات المقارنة للنظم السياسية ، بدا بعض البحاث والعلماء السياسيين ، وبالذات مع بداية الخمسينات من هذا القرن ، فى تجاوز المنهاج التقليدى وتطوير دراسة النظم السياسية ، ولقد تركزت هذه المحاولات والى وقت قريب فى الجامعات الامريكية فقط ٠٠٠ واصبح حقل السياسة المقارنة هو اكثر الحقول تطورا داخل علم السياسة ويبرز ذلك فى الاهتمام المتزايد بالمواد التى تركز على الدراسات المقارنة وبالذات الدراسات المقارنة للنظم السياسية غير الغربية ٠٠٠ ففى دراسة لعشر جامعات امريكية رئيسية وجد ان المواد التى تركز على حقل السياسة المقارنة كانت تمثل ٢ر١١٪ من مجموع مواد علم السياسة التى تدرس فى هذه الجامعات سنة ١٩٢٥ م ، وارتفعت الى ٢ر١٨ ٪ سنة ١٩٤٥ م ثم الى ٣ر٢٩ ٪ ٦٥م اما المواد التى تركز على دراسة النظم السياسيةللدول

غير الغـــربية فلقد قفـــزت من ٤ر٠٪ الى ٢ر٥ ٪ ثم الى ٢ر١٣ ٪ فى نفس السنوات .. ويتضح الاهتمام بالمجتمعات غير الغـربيه بمقارنة نسبة المـواد الخاصة بالنظم السياسية غير الغربية داخل حقل السياسة المقارنة فلقـــد ارتفعت هـــذه النسبة مـن ٨ر٣ ٪ الى ٦ر٢٨ ٪ ثم الى ١ر٤٥ ٪ فى هـــذه السنوات ٠ (٤)

ولقد كا نللثورة السلوكية او الاتجاه السلوكى اثرا كبيرا فى تطـــوير حقل السياسة المقارنة ، حيث ان هذا الاتجاه ركز اساسا على محاولة البحث العلمى عن بعض الانماط السياسية المتشابهه والمتكرره والتى قد تؤدى الى بناء نظرية تجريبية لتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسى للفرد والجماعة داخل النظام السياسى وفى مواجهة النظم السياسية الاخرى،ولقد ادت محاولة بناء مثل هذه النظريات التجريبيه الى الاستعانة بالمفاهيم والفرضيات والاساليب والمناهج المختلفة المستخدمة فى بقية العلوم الاخرى وبالذات علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعى والاحصاء ٠٠٠ وقوى الاتجاه نحـــو زيادة التعاون والاتصال بين العلوم الاجتماعية المختلفة وكذلك توسع البحـــاث فى استعارة الاساليب العلمية الحديثة التى تساعد على البحث النسقى المنتظم ٠٠٠ وهكذا تميزت الدراسات المقارنة الحديثة بالبناء النظرى ووضع الفرضيـــات ومحاولة التأكد من عدم وجود ماينفيها عن طريق استعمال طـــرق البحث الحديثة مثل الاستبيان وتحليل المحتوى والمضمون وادوات علم الاحصـــاء المختلفـــة ٠ (٥)

ولقد صاحب هذا كله ، تطور مفهوم النظام السياسى لدى هؤلاء البحـــاث والعلماء السياسيين (٠٠٠ فلم يعد النظام السياسى هو الحكومة او الهيكل الدستورى الذى يحدد شكل الحكومة او الدولة ، بل اصبح النظام بالمفهـــوم الجديد ، عبارة عن مجموعة عوامل ومتغيرات تؤثر وتتاثر بالبيئـــه التـــى حولها ٠٠٠) (٦) ، وادى هذا التوسع فى مفهوم النظام السياسى ومضمونه الى بروز بعض الاتجاهات الجديدة فى حقل السياسة المقارنة اعتمدت على مفاهيم وفرضيات أعم واشمل من الدراسة المؤسسية القانـونية ، واهتمت بعملية المقارنة داخل النظم السياسية وبين النظم السياسية على جميع مستوياتهـــا الجزئية والكلية ٠

وستتعرض هذه الدراسة لاثنين من هذه الاتجاهات الجديدة فى الدراسات المقارنة نظرا للدور الكبير الذى لعبه هذان الاتجاهان فى تطوير حقل السياسة

المقارنة ... وهذان الاتجاهان هما « الاتجاه النظامى » Systems Approach
او كما يسمى احيانا « تحليل المدخلات والمخرجات » Input-output Analysis
كما ينادى به دفيد ايستون David Easton ثم الاتجاه الوظيفى. Functional Ap
او كما يسمى احيانا « الاتجاه البنيانى الوظيفى » Structural-Functional Appr.
كما ينادى به جبرئيل الموند Gabriel Almond

وملاحظة اخيره لابد منها ، قبل ان نتعرض لهذين الاتجاهين بالتفصيــل ، وهى ان ــ هذين الاتجاهين وغيرهما من الاتجاهات السائدة الان فى حقــل السياسة المقارنة ، والتى نطلق عليها اسم الجديدة هنا ، هى اتجاهات موجودة فى جامعات العالم وبالذات الامريكية منها منذ اواسط الخمسينات على الاقل ، فحداثتها وجدتها نسبيه ومرتبطه بكونها جاءت بعد الاتجــاه التقليدى ... اما بالنسبة لوضع الدراسات المقارنة والاتجاهات الجديدة فى الجامعات العربية فالصورة مختلفة وغير مطمئنة ، حيث ان الاتجاه التقليدى هو الاتجاه السائد ، والكتابات العربية فى حقل السياسة المقارنة ــ باستثناء القليل منها ــ لازالت تعتمد المنهاج المؤسسى القانونى اسلوبا لها فى البحث والمقارنة بين النظــم السياسية المختلفة وداخلها ، اما الاتجاهات الجديدة فلم يتم حتى الان ــ حسب علمى ــ التعرض لها بطريقة موسعة ومنهجية عرضا وتحليلا وتقييما ... ولعل هذه الدراسة ستكون خطوة فى هذا الطريق ، أملى ذلك .

اولا : الاتجــــاه النظــــامى Systems Approach

يعتبر دفيد ايستون David Easton من أول العلماء السياسيين الذيــن حاولوا استعمال مفهوم النظام فى الدراسات السياسية ، ويعــرف ايستون النظام السياسى بأنه : « تلك الظواهر التى تكون فى مجموعها نظاما هو فى الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعى ولكنه تفرع عنه بقصــد البحث والتحليل ... ويتكون النظام السياسى من تلك العناصر المتصلة بالحكــم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسى ، ويمكن التعرف عــلى حدود النظام السياسى من خلال مجموعة الاعمال التى تتصل بطريقة مباشرة او غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع ... ومن ثم فان كل عمــل اجتماعى لاتتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسى ويمكن اعتباره فورا احد العوامل البيئيه المحيطة ... » (٧)

ويرى ايستون ضرورة استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الانماط والعلاقات المترابطة والمتداخلة والموجودة فى المجتمع والتى تتصف بالصفة السياسية ... الهدف الذى يبغيه ايستون هو ايجاد نظرية تجريبية عامة للسياسة ، وذلك عن طريق البحث عن العمليات الاساسية التى يستطيع النظام السياسى من خلالها ـ بغض النظر عن نوعه وطبيعته ـ ان يحافظ على استمراريته كنظام من السلوك فى عالم من الاستقرار والتغير (٨) ... ويقوم تحليل ايستون على اربع مفاهيم او أسس رئيسية : (٩)

١ ـ النظـام ... System

انه من المفيد ان ننظر الى الحياة السياسية على انها نظام سلوكى او نظام من السلوك .

٢ ـ البيئـة المحيطـة ... Environment

انه من الممكن التفريق بين النظام وبين البيئة التى يعيش فيها ، يتأثر بها ويؤثر فيها .

٣ ـ الاستجـابه ... Response

ان اختلاف وتعدد البنيات والعمليات داخل اى نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الانشطة والبدائل الايجابية التى يقوم بها النظام من خلال استجابته وتنظيمه ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التى قد يتعرض لها من البيئة المحيطة او من داخله .

٤ ـ الاسترجـاع ... Feedback

ان قدرة النظام على الاستمرار فى مواجهته الضغوط التى يتعرض لها تتأثر بوجود وبفعالية وبطبيعة المعلومات والمؤثرات التى تأتى الى صانعى القرار السياسى من البيئة المحيطة .

ويتكون النظام السياسى عند ايستون من ادوار وليس اشخاص ، وتعريفه يتم عن طريق تحديد الابعاد السياسية للعمل الاجتماعى الذى يقوم به الفرد والجماعة ... ولذا فان ايستون يفترض ان هناك نشاطات وعمليات سياسية معينه واساسية تمتاز بها كل النظم السياسية ، على الرغم من ان الشكل البنيانى الذى يعبر عنها قد يختلف اختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان (١٠) ... وهكذا فان الوظيفة الاساسية لاى نظام سياسى والمعيار الذى يحدد

حدوده ، تتمثل فى التخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع ، اى العملية التــى يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الالزامية فى المجتمع · (١١)

والقيم Values تمثل ، عند ايستون مجموع الحاجات المادية والمعنــوية لافراد المجتمع ، وهى بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والانشطة التى توزع وتهب وتحجز او تمنع القيم فى المجتمع ··· وتكون هذه التخصيصات الزامية Authoritative عند ماتقبل هذه القرارات على انها ملزمة ، مهما اختلف سبب القبول سواء أكان احساس الفــرد او الجماعة بشرعيتها ، او بدافع المصلحة الشخصية ، او بسبب فرضهــا بقوة القسر المادى ··· اما ضرورة ان تكــون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو مايميز تلك القرارات التى توضع للنظام الاجتماعى العام عن تلك القرارات التى توضع للنظم الفرعية والتى قد يتم حل الخــلاف فيها عن طريق التخصيص الالزامى للقيم ولكن على نطاق ضيق ولعدد محــدد كالاسرة والقبيلة والنقابة فالنظام السياسى عنده ، هو مجموعة الانشطــة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع ككل (١٢)

ويرى ايستون ان الندرة تؤدى فى جميــع المجتمعات الى الصــراع والى المطالبة بايجاد حلول لهذا الصراع ··· وحين لايمكن حل الخلافات حــول تخصيص القيم بصورة مستقلة او حين تؤثر هذه الخلافات على المبادىء والقيم التى يقوم عليها النظام فان كل مجتمع يقوم بتوفير عمليات وبنيات معينــة يتم عن طريقها تنظيم هذه الخلافات وفرض الحلول المعينة ··· وطالما تكــن السلطات الشرعية فان الحلول المفروضة والمعــززة ـ عادة ـ بالقسر المادى ـ ستقبل على انها ملزمة من قبل افراد وفئات المجتمع ، حتى تلك الفئات التى تؤثر فيها هذه القرارات تأثيرا سلبيا (١٣) ··· وكما تمت الاشارة اليــه فان حدود النظام السياسى تحددها طبيعة التفاعل ومــدى اقتــرابه مــن التخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع ··· وما يبقى خارج النظام السياسى يمثل جزءا من البيئة المحيطة والتى يكون النظام السياسى مفتوحا مستجيبا لمؤثراتها المختلفة ··· وعناصر البيئة المحيطة والمكونة من نظم مختلفــة ، تمثل عند ايستون المتغيرات المستقلة بالنسبة للنظام السياسى · (١٤)

المدخــــلات والمخــرجات Inputs-outputs

يقوم تحليل ايستون للنظام السياسى على مفهومى المدخلات والمخرجات ، واللذان يمثلان محور الاتجاه الذى ينادى به ·

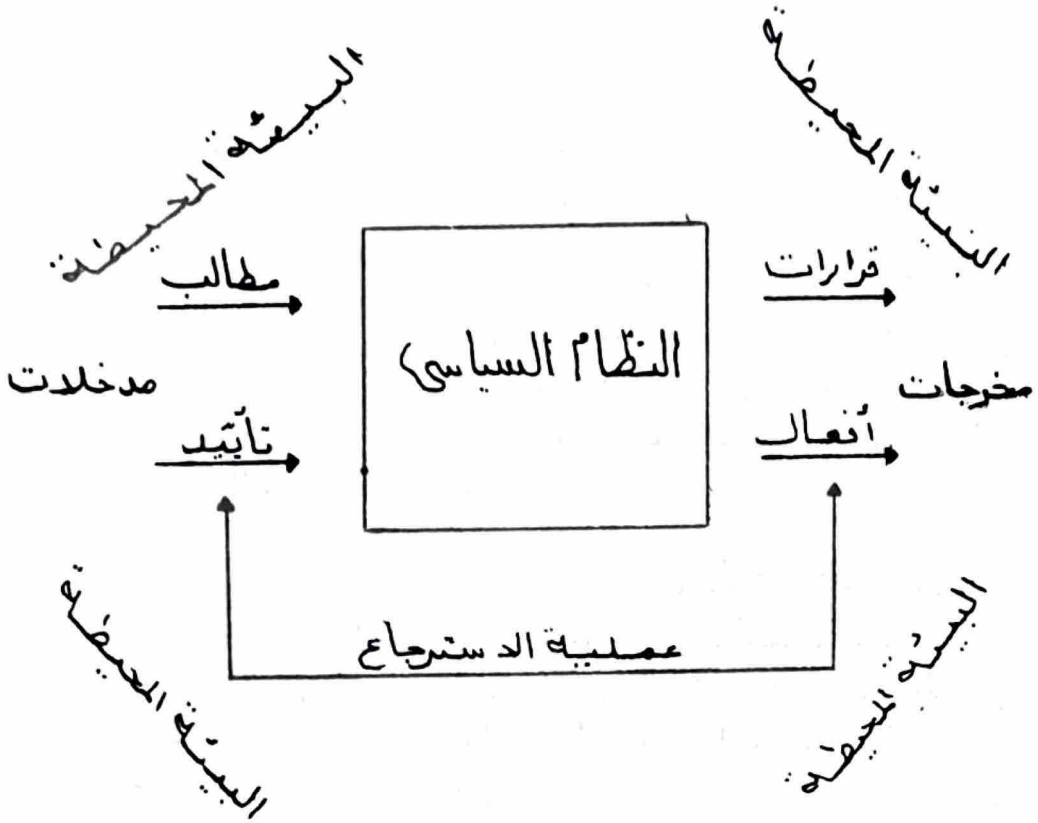

١ ـ المدخـــــلات **Inputs**

يطلق ايستون اسم المدخلات على التغيرات التى تحدث فى البيئة المحيطة بالنظام السياسى والتى تؤثر فيه بالتالى ... وهذه التغيـــرات تتكون مـــن عنصرى المطالب Demands والتأييـــد Support

اولا : تمثل المطالب ، الحاجات والتفضيلات المختلفة لافراد المجتمع ... وعندما يتم بلورة هذه التفضيلات فانها تدخل النظـــام الســـياسى كمطالب وعلى السلطات ان تستجيب لها بصورة أو بأخرى ... ويقول ايستون انه توجـد فى كل مجتمع بنيات معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب ، ومن امثلة هذه البنيات الجماعات المصلحية والاحزاب السياسية وقادة الرأى ووسائل الاعلام ... والى جانب هذه البنيات المنظمة للمطالب فانه قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التى تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التى قد تأتى من البيئة المحيطة بالنظام السياسى . (١٥)

ويرى ايستون ان من اهم مصـــادر تنظيم المطـالب واكثرها فعالية هـو اختلاف قدرات الافراد على التأثير فى النظـام الســـياسى ... فليس كل

الافراد متساويين فى كيفية تأثيرهم فى النظام الســياسى ، حيث ان الافراد يختلفون من حيث رأسمالهم السياسى ـ من ثروة ومركز وهيبه وعدد ... وبسبب محددية الموارد فان السلطات فى أى نظام سياسى تستجيب بصورة فعالة لتلك المطالب التى تقدمها الجمــاعات والافراد ذوى التأثير فى المجتمع والذين تعتمد السلطات عى تأييدهم . (١٦)

ويلاحظ ان هذا النوع من التحليل الذى يتبناه ايستون يكشف عن نزعة نخبوية Elitist ، من حيث انه يرى ان الصفوة أو النخبة هى التى تؤثر على قرارات النظام السياسى ، اما الافــراد الذين ليس لهم وزن ســياسى (بمعايير الثروة أو المركز أو الهيبة أو العدد) فليس لهم تأثير فعال على شكل ومضمون القرارات الصادرة عن النظام السياسى . (١٧)

ثانيا : يرى ايستون ان عنصر التأييد يتكون من نوعــين : تأييد محــدد Specific Support وهو التأييد النــاتج عن تلبية مطــالب وحــاجات محددة ... وتأييد كامن أو غير محدد Diffuse Support وهــو التأييد غير النابع من تلبية مطالب محددة ، ولكنه نتاج لعملية التنشــئه السياسية والتى تعمل على خلق شعور بالوطنية والولاء للسلطات والدستور والوطن بين افراد المجتمع ... ويميز ايستون بين ثلاث مستويات من التأييد ... فقد يكون التأييد للمجتمع السياسى الذى يتكون من مجموع الافراد فى ادوارهم السياسية المختلفة والذين يجمعهم المشاركة فى العملية السياسية والايمــان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وســلمية ... وقــد يكون التأييد موجها لنظام الحكم القائم أو الشكل الدســتورى الذى تقــوم عليه السلطة ... واخيرا قد يكون التأييد متعلقا بالسلطات السياسية القائمة ... ويرى ايستون ان التأييد على كل مستوى من هذه المستويات قد يتغير مستقلا عن المستويين الاخرين ولكن بصفة عامة هناك درجة كبيرة من التأثير المتبادل بمعنى ان مؤثرات انخفاض أو ارتفــاع درجــة التأييد على أى مســتوى مــن مستويات النظام الســياسى ستنسحب بالتالى على المســتويات الاخــرى للنظــام . (١٨) ـ

استمرارية وديمومة أى نظام سياسى تتوقف على المحافظة على حد ادنى من التعلق بكل هذه المستويات ، حيث انه اذا انخفضت نسبة التأييد عن الحــد الادنى فان استمرارية وديمومة النظام السياسى تصبح معرضة للخطــر ...

ولهذا السبب فيرى ايستون انه يجب على كل نظام سياسى ان يعمل على خلق والمحافظة على درجة عالية من التأييد الكامن وغير المرتبط باشـــباع وتحقيق مطالب محددة حيث ان أى نظام سياسى لا يستطيع الحفاظ على وجوده لفترة طويلة اذا لم يقم ببناء رصيد من التأييد الكامن ... ولكن ايستون يحذر من انه على المدى الطويل فان أى نظام سياسى لابد وان يعتمد ، بالضرورة ، على التأييد المحدد والناتج عن الرضا الذى يشعر به الافراد عندما يحســـون ان مطالبهم تم تحقيقها والاستجابة لها . (١٩)

٢ ـ المخـــرجـات ... Outputs

تمثل المخرجات لدى ايستون استجابات النظام السياسى للمطالب الفعلية أو المتوقعة التى تأتيه من البيئة ... وتصدر هذه الاستجابات فى شـــكل قرارات وافعال معينة يقوم بها النظام السياسى والتى هى مستقلة عن النتائج التى تنتج عنها ... وهذه الاستجابات تختلف من نظام لاخر ومن وقت لاخر فقد تقوم السلطات بمحـاولة تغـيير البيئة المحيطة أو بتعـديل بعض مكونات النظام السياسى نفسه فى سبيل اشباع المطالب التى قد تواجه النظام ... ومن ناحية اخرى فان السلطات قد تغض النظر عن الاستجابة الفعلية للمطالب وتقوم بدلا من ذلك بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعـود واثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجى والتخريب الداخلى ...وفى اسوأ الحالات قد تلجأ لسلطات الى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضـمان ديمومة واستمرارية النظام وبقائها فى السلطة دون الاستجابة للمطالب التى يقدمها افراد المجتمع . (٢٠)

ان قدرة النظام السياسى على الاستجابة للمطـــالب المتعددة هى الركيزة الاساسية التى يراها ايستون كضمان لاســـتمراريته وديمومته ... ولكن المشكلة التى تواجه كل النظم السياسية هى عدم قدرتها على الاســـتجابة وتلبية كل المطالب التى يقـــدمها الافراد والجماعات بحـــكم عامل الندرة والامكانات المتاحة ... ولهذا فان عدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها فى تلبية مطالب الافراد بنسبب محددة سيؤدى الى ان يبدأ رصـــيد التأييد الذى تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة فى التناقص والتلاشى ... كذلك فان حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشـــدة المطالبة بهـــا قـــد ترهق النظام السياسى ... ويقول ايستون ان جميع النظم السياسية ليس

لديها قدرات وامكانات غير محددة لقبول وتحقيق المطالب ... ولكن حدود وعتبة القــدرة تختلف من نظام ســياسى لاخــر حســب نوعــه وبنيــاته وثقــافته . (٢١)

واخيرا ينتقل ايستون الى تحليل وتحديد الكيفية التى تستطيع بها النظم السياسية ان تزيد من قدرتها على الاستجابة ومواجهة الضغوط التى تتعرض لها بشكل فعال يؤدى الى ضمان بقائها وديمومتها ... ويرى ايستون ان هذه القدرة هى نتاج لعملية استرجاع المعلومات عن وضع النظام وبيئته المحيــطة والتى تصل الى السلطات ... فعملية استرجاع المعلومات هذه اســاسية وهامة فيما يتعلق بديمومة النظام السياسى ، حيث ان السلطات ـ على اساس معرفتها بالاوضاع السائدة فيما يتعلق بالمطالب والتأييد ـ تستطيع الاستجابة اما بتعديل أو تغيير أو تصحيح قراراتها وافعالها السابقة ... ولكن ايستون يؤكد من ناحية اخرى ان وجود نظام فعــال لاسترجاع المعــلومات لايعنى بالضرورة وجود استجابة فعالة من جانب السلطات ... لانه حتى اذا كــان لدى السلطات معلومات سليمة وكاملة فان عدم وجود الارادة أو الموارد اللازمة لا ستعمالها ، أو لعدم وجود المهارة أو الحــكمة السياسية عند التنفيذ ، قد يؤدى الى انخفاض مستوى التأييد بدرجة مساوية للانخفاض الذى قد ينتج عن عدم وجود اداة فعالة لا سترجاع المعلومات . (٢٢)

نقــد الاتجــاه النظــامى ...

ـ يقدــم الاتجاه النظامى عدد من الميزات لعلم السياسة فى سعيه نحو تكوين نظرية تجريبية عامة للظاهرة السياسية ، ومن اهم هذه المميزات : (٢٣)

١ ـ انه عام بدرجة يمكن ادخال عدد كبير من المتغيرات عند تفسير المخرجات والقرارات السياسية ، وهكذا فان ايستون يســتطيع ان يدخل فى تحليله عناصر لا تعتبر عادة من عناصر النظام السياسى ولكن لها تأثير على مخرجاته وقراراته ... ولهذا فان الاتجاه النظامى اعم واشمل من الاتجــاه المؤسسى القانونى .

٢ ـ حيث ان ايستون لم يحدد بدقة كافية العناصر والعلاقات الموجودة داخل النظام السياسى فان النظام السياسى قد يشــير الى أى هيئة حــكومة ، ديمقراطية أو تسلطية بدائية أو متمدنه ، اتحادية أو موحــدة ، برلمانية أو

رئاسية ... وذلك لان ايستون وضع مفاهيمه الاساسية لهذه العلاقات عـلى اعلى درجة من التجريد والعمومية بحيث اصبح مـن الممكن تطبيقها على اكبر عدد من المجتمعات والنظم السياسية .

ولكن من ناحية اخرى فان عناصر القوة هذه التى يمتاز بها الاتجاه النظامى اوجدت نقاط ضعف اساسية ، وادت الى توجيه النقد لهذا الاتجاه من عـدة جـوانب :

١ ـ ان وضع المفاهيم الاساسية لهذا الاتجاه على درجة عـالية من العمومية والتجريد ادى الى انه اصبح من الصعب ايجاد تعريفات عملية واجرائية محددة لهذه المفاهيم ، وادى الى عدم امكانية اختبار الفرضيات الاساسية التى يقدمها الاتجاه.. فعلى سبيل المثال فان ايستون يقول انه اذا لم يتم مواجهةالضغوط على النظام السياسى التى تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد الكامـن وبمجموعة من القرارات والافعال فان هذه الضغوط ستؤدى الى انهيار وتفسخ النظام ... ولكن ، ولكى نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عـدم وجود ما ينفيها فانه يجب ان نكون قادرين على قياس كمية الضغط الناتج عن المطالب وان نستطيع ان نحدد بـدقة الحـدود أو العتبة التى توضـح كمية الضغوط التى سيؤدى تجازوها الى انهيار النظام ... ولكن ايستون لايقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وانواعها . (٢٤)

٢ ـ انه لايمكن اطلاق اسم نظرية بالمعنى التجريبى والعلمى على مايقـدمه لنا ايستون حيث ان اهم مكونات لنظريات التجريبية العلمية هو امكانية تعريضها للتمحيص والاختبار والتأكد من عدم وجود ماينفى فرضياتها الاساسية ... وهكذا ولعدم وجود وسائل القياس والتحديدات العلمية والاجرائيـة فان ايستون يستطيع ان يدافع دائما عن فرضياته ... فاذا قلنا مثلا ان فرضية ايستون الاساسية غير صحيحة حيث ان هناك نظام سياسى معين يتعرض لدرجة كبيرة من الضغوط ولكنه لم ينهار فان ايستون يستطيع القول ان هذه الاضطرابات او الضغوط لم تتجاوز الحدود المسموح بها . (٢٥)

٣ ـ ان الطبيعة غير الاختبارية لفرضية التوازن بين المدخلان والمخرجات ادت الى عدم امكانية ايجاد توقعات واقعية من هذا الاتجاه ... فعلى سبيل المثال لايكتمن استنباط انه اذا لم يقم نظام سياسى معين باشباع مطالب محـددة فانه سينهار أو ان احتمال انهياره سيكون بنسبة معينة ومحددة . (٢٦)

٤ ـ ان اهتمام ايستون ببقاء وديمومة النظام السياسى جعلته يغفـــل جانب الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام ، اى كيفية توزيع القيم فى المجتمع ٠٠٠ فتحليل ايستون يركـــز اساسا على المساهمة التى يمكن ان يقدمها الافراد فى ادوارهم المختلفة نحو بقاء النظام واستمراريته ولا يركز على مساهمة النظام فى تحقيق لاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافراده وهذا يمثل نزعة محافظة فى فكر ايستون حيث انه يعتبر الخـــلاف والصراع تهديدا لديمومة واستمرارية النظام السياسى ، وبذا يصبح الاستقرار هـــو الهدف الاعلى للنظام لسياسى بغض النظر عن محتوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة ٠ (٢٧)

واخيرا ، ورغم هذه العيوب فان حقيقة اساسية وهامة تفرض نفسها وهى ان الاتجاه النظامى وجه انتباه المحلل السياسى الى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الاجتماعى العام ، وبذا نبه هذا الاتجـــاه الى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من انماط السلوك ، وأعاد التركيز بالتالى الى تحليل النظام السياسى ككل بدلا من تحليل اجزاء محددة منه او من العوامل المؤثرة فيه فقط .

ثانيا : الاتجاه الوظيفى Functional Approach

للاتجاه او التحليل الوظيفى صلة وثيقة بالاتجاه النظامى من حيث ان كليهما ينظر الى الظواهر السياسية على انها نظام من العـــلاقات والانماط المترابطة المتبادلة ٠٠٠ ومع ذلك فانه يمكن تمييز الاتجاه الوظيفى عن الاتجـــاه النظامى (تحليل المدخلات والمخرجات) من حيث أن الاتجـــاه الوظيفى ـ الى جانب افتراضه لوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة ـ فانه يفترض كذلك ان هناك شروطا محددة ومعينة ضرورية لبقاء النظام السياسى ، ومن هذه الناحية فان الاتجاه الوظيفى يبدو اقل عمومية من الاتجاه النظامى .

ويطلق اصحاب هذا الاتجاه اسم وظائف Functions على هـــذه الشروط الضرورية التى يفترضون وجودها فى كل نظام ، ومن هنـــا اطلق عليه اسم الاتجاه الوظيفى ٠٠٠ ولقد كان للثـــورة المنهجية فى علم السياسة اثر فى انتشار هذا الاتجـــاه حيث ان بعض العلماء السياسيين اقتبسوه من بعض العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع وعلم الانسان (انثربولوجيا)

والتى كانت تمتاز عن علم السياسة بالدقـــة واستعمال الاســـاليب المنهاجية العلمية فى البحث بدلا من الاعتماد على التحليل المعيارى للظواهر الاجتماعية المختلفة · (٢٨)

وتشير كلمة الوظيفة الى النتائج او الاثار الملحـــوظة للظواهر والنشاطات التى لها علاقة استمرارية وديمومة النظام السياسى ... ونقطة الارتكاز عند الاتجاه الوظيفى هى أن البنيات والمؤسســـات السياســيه والاجتماعيه .. تختلف اختـــلافا كبيرا بيـــن النظـــم الســـياســـية والاجتمـــاعية ممـــا يـــؤدى الى محدودية تعميم التحليل المؤسسى ... ولكـــن من ناحية اخرى فان هناك عدد معين ومحدد من الوظائف الضرورية لديمومة اى نظام سياسى ... وهذا يعنى ان هناك اشياء معينة يجب ان تنجز وادوار محددة يجب ان تؤدى فى اى نظام سياسى او اجتماعى حتى يضمن ديمومته واستمراريته مهما بلغت درجة تمدنه و بدائيته ... وبهذه الطريقة يمكن مقارنه النظم السياسية والاجتماعية المختلفة عن طريق دراسة مدى تطبيقها لهذه الوظائف المحـــددة واللازمة البقاء النظـــــام · (١٩)

ويعتبر جبرائيل الموند Gabriel Almond اكثر العلماء السياسيين تعمقا فى دراسة الاتجاه النظامى واستعماله كاطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة ... ويعنى النظام السياسى عند الموند « ذلك النظام من التفاعلات الذى يوجد فى جميع المجتمعات المستقلة والذى يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفى مواجهة المجتمعات الاخرى ـ عن طريق استخدام او التهـــديد باستخدام القسر المادى المشروع مهما اختلفت درجـــة شرعيته ، فالنظـــام السياسى ـ اذن ـ هو المسئول الشرعى عن المحافظة على او التغيير الجذرى للعلاقات الموجودة فى المجتمع · (٣٠) ويتميز النظام السياسى عند المـــوند بخصائص معينـــة : (٣١)

١ ـ **الشمول** ... اى ان النظام السياسى يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات او من جانب المخرجات والتى قد تؤثر على استخدام القسر المادى او امكانية ستخدامه والنتائج والعلاقات التى تتـــرتب عن ذلك ... ولذلك فالنظام السياسى لايحتوى على المهيئات والمؤسسات التى توجـــد طبقـــا للدستور والقوانين مثل المجالس التشريعية والسلطات التنفيـــذية والادارات الحكومية والمحاكم ، او الروابط غير الرسمية كالاحزاب والجماعات المصلحية وغيرها ... ولكنه يشتمل ايضا على جميع الهيئات فى اتجـــاهاتها السياسية مثل الجماعات الطبقية والاسرة والقبيلة الى جانب الظواهر الوقتية مثل حالات الشغب والمظاهرات وامثالها .

٢ ـ **الاعتماد المتبادل** ... اى ان اى تغيير يحدث فى احد مكونات النظام ، يؤثر ويحدث بالتالى تغييرات فى مكوناته الاخرى ... بمعنى ان العمليات السياسية مهما كانت فرعية ، تؤثر فى الظواهر الفرعية الأخرى .. فقد يؤدى تغير نظام الانتخابات الى تغير خواص الاحزاب السياسية والوظائف التشريعية والتنفيــذية .

٣ ـ **وجود حدود للنظام السياسى** ... اى انه توجد نقاط تنتهى عنــدها النظم الاخرى ، ويبدأ منها النظام السياسى ... فمثلا لاتعتبــر الهمسات والشكاوى فى سوق احدى العواصم من النظام السياسى الا اذا تمكنت مــن القيام بعمل واضح للتعبير عن الشكوى كأن تنفجر مثلا فى عمل من اعمــال العنف .

ويستند تحليل الموند على الافتراض بان جميع النظم السياسية تشترك فى اربع خواص عامة يمكن استعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظــم السياسية ... وهذه الخواص المشتركة هى : (٣٢)

١ ـ ان جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها ، لهــا بنيــات سياسية ... بمعنى ان النظم السياسية البسيطة او البدائية توجد بهــا جميع انواع البنيات السياسية التى قد توجد فى اكثر النظم السياسية تقدما وتعقيدا ، وتصبح عملية المقارنة بينها على اساس شكل ودرجــة التخصص البنيــانى .

٢ ـ ان نفس الوظائف يتم اداؤها فى جميع النظم السياسية على الرغم من ان هذه الوظائف قد يتم اداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنيات مختلفة وذلك من نظام سياسى لاخر ... وعلى هذا الاساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية اداء هذه الوظائف ، وانواع البنيات التى تقوم بادائها وكذلك كيفية هذا الاداء .

٣ ـ ان جميع البنيات السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت فى مجتمعات متمدنة او بدائية ، تقوم بوظائف متعددة .

٤ ـ ان جميع النظم السياسية مختلفة من ناحية الثقافة ، فلا توجد ثقافات وبنيات متمدنة وعقلانية بالكامل ، كما لاتوجــد ثقــافات وبنيــات بدائيــة وتقليدية بالكامل ... فالنظم السياسية تختلف فقط فى درجــة السيطرة

النسبية لاحدى هذه الثقافات والبنيات على الاخرى ، وكذلك قد تختلف فى نمط وطبيعة المزيج بين هذه الثقافات والبنيات ٠

وبناء على الخواص السابقة ، انتقل الموند الى تحـديد الوظائف الاساسية والضرورية والتى يجب ان يقوم النظام السياسى بادائها حتى يحـافظ على حيويته وديمومته ٠٠٠ ويلاحظ هنا ان فكر الموند لم يجمد عند نقطة معينة ، ولكنه استفاد من النقد الذى وجه الى تصوراته الاولى وحاول ان يعـدل فـى تركيب وطبيعة اداء هذه الوظائف ٠٠٠ ولهذا فستتعرض هـذه الدراسة لتصورات الموند حول هذه الوظائف كما جاءت فى كتاباته المتعددة ٠٠٠ ولقد قدم الموند تصوراته الاولى حول هذه الوظائف فى كتابه ـ السياسة فى المناطق النامية The Politics of The Developing Areas ففى مقدمة هذا الكتاب افترض الموند ان هناك سبع وظائف اساسية يجب ان يقوم بها كل نظـام سياسى ليحافظ على كيانه ٠٠٠ وقد قسم هذه الوظائف الى نوعـين : (٣٣)

اولا : وظائف المدخـلات ٠٠٠ **Input Functions**

يرى الموند انه توجد اربع وظائف سياسية يجب ان يقوم بها اى نظام من جانب المدخلات ، وهذه الوظائف هى :

١ ـ التنشئة السياسية والتوظيف **Political Socialization & Recruitment**

وتعنى التنشئة السياسية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل الى اخر او نشر ثقافة سياسية جديدة ٠٠٠ اما التوظيف فيعنى اختيـار وتدريب القادة السياسيين ٠

٢ ـ بلـورة المصالح ٠٠٠ **Interest Articulation**

وتعنى تحديد المطالب ونقلها من المجتمع الى صانعى القرار السياسى الملزم ٠

٣ ـ تجميـع المصـالح ٠٠٠ **Interest Aggregation**

وتعنى غربلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسى ان يواجهها ويتخذ قرارات حيالهـا ٠

٤ ـ الاتصـالات السياسية ٠٠٠ **Political Communication**

وتعنى الاتصال بين عناصر النظام او بين النظام وبيئته المحيطة ٠

ثانيا : وظائف المخـــرجات ... Outputs Functions

فى جانب المخرجات ، يميز الموند بين ثلاثة انواع من الوظائف :

١ ـ تشريع القـانون ... Rule Making

٢ ـ تنفيذ القانون ... Rule Applications

٣ ـ القضـاء بالقانون ... Rule Adjudication

ويلاحظ ان هذه الوظائف السبع غير متساوية بطبيعتها حيث ان الاتصالات السياسية تمثل الوسيلة التى يتم بها انجاز بقية الوظائف فى جانبى المدخلات والمخرجات .

ولقد قدم الموند هذه الوظائف على انها اقتراح مبدئى لمقارنةالنظم السياسية ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا التصور الذى قدمه الموند تركز معظمها حول عدم حركية هذا الاطار وعدم قدرته على استيعابحالات التغير والتطور التى تصيب النظم السياسية ... وفى مواجهة هذه الانتقادات ، قام الموند بتعديل وتطوير الوظائف وقدمها فى شكل جديد فى كتابه :
السياسة المقارنة : اتجاه انمائى أو تطورى comparative Politics
A Developmental Approach ففى هذا الكتـــاب فرق الموند بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالى : (٣٤)

١ ـ وظائف القـدرة ... Capability Functions

وتشمل الوظائف التنظيمية Regulative والتوزيعية Distributive الاستخراجية Extractive ومدى استجابة النظام للمطالب المتعددة Responsive وهذه الوظائف تحـدد مـدى اداء النظـام السـياسى فى البيئة التى يعيش فيها ... فوظيفة التنظيم تعنى مباشرة السيطرة والتحكم فى سلوك الافراد والجماعات داخل النظام.. وظيفة التوزيع تعنى تخصيص القيم فى المجتمع.. ووظيفة الاستخراج أو الجباية تعنى استغلال الموارد البشرية والمـادية فى المجتمع ... امـا وظيفة لاسـتجابة فتشير الى العـلاقة بين المدخـلات والمخرجات اى مدى استجابة النظام السياسى ـ فى شـكل القـرارات التى يتخذها ـ للمطالب المتعددة التى تاتيه من البيئة المحيطة او من داخله ... والاستجابة قد تكون ايجابية او سلبية .

٢ ـ وظـائف التحـويل ... **Conversion Functions**

وتشمل بلورة المصالح ، تجميع المصالح ، تشريع القانون ، تنفيذ القانون ، القضاء بالقانون ، والاتصالات السياسية ... وهذه الوظائف تخص النظـام السياسى ذاته وتتضمن جانبى المدخلات والمخرجات حيث يقـوم النظـام السياسى بمواجهة المطالب التى تاتيه من البيئة المحيطة عن طريق القـرارات الملزمة التى يتخذها .

٣ ـ وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسى
System Maintenance and Adaptation Functions

وهذه الوظائف تشمل التنشئة السياسية والتوظيف ... وهذه الوظائف لا تدخل فى عملية التحويل ذاتها ولكنها تؤثر على كفاءة واداء النظام لساسى .

وهكذا ، كما يقول الموند ، يمكن التوصـل الى نظرية تجريبية للنظم السياسية عن طريق اكتشـاف العلاقات بين هذه المستويات المختـلفة للوظائف ... وكذلك العلاقات بين الوظائـف المختلفة داخل كل مستوى على حدة ... وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التى تواجه النظـام بنوع الاستجابة او الحلول التى يقدمها هى الطـريق الى ايجـاد نظـرية تفسيرية وتنبوئية فى حقل السياسة المقارنة والتنمية السياسية .. . ويرى الموند ان هذا الاطار المنقح والمتطور يساعد الباحث على تحديد انماط النمو فى النظـم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية واسباب هذا التغير . (٣٥)

نقـد الاتجـاه الوظيفى :

١ ـ لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على انها الوظائف الاساسية التى يجب ان يقوم بها النظام السياسى لكى لا ينهار ؟ ... ان الموند لا يوضح ما اذا كان وجود هذه الوظائف ضرورى وكاف الديمومة النظام السياسى ام انها ضرورية ولكنها غير كافية . (٣٦)

٢ ـ لقد كان الموند واعيا لمشكلة ضيق الافق والنطاق التى اتسم بها الاتجـاه التقليدى فى دراسة النظم السياسية المقارنة ... ولذلك اراد ان يقدم وظائف عامة يمكن عن طريقها مقارنة كل النظم السياسية الغربى وغير الغربى المتمدن منها والتقليدى والانتقالى ... ولكن يلاحظ ان هذه الوظائف مشـتقة برمتها

من النشاطات السياسية المميزة للنظم السـياسية الغربية والتى تتسم بالتخصص البنيانى والتعدد الوظيفى . (٣٧)

٣ ـ ان فرضية الموند الاساسية قد صيغت بطريقة اصـبح من غير الممكن اختبارها عمليا لاثبات عدم وجود ما ينفيها ... فمقولة المـوند الاسـاسية تنص على انه يجب اداء بعض الوظائف الضرورية لكى لا ينهار النظـام ... وحيث اننا عندما نقوم بدراسة نظام سياسى معين فهذا يعنى انه موجـود ، وهذا يعنى بالتالى وحسب فرضية الموند ـ ان الوظائف موجودة ... ولا يبقى علينا الا ان نبحث عن البنيات المختلفة التى تقـوم باداء هذه الوظائف ... وهكذا فمن الواضح ان المناقشة تدور فى حلقة مفرغة ولا يمكن اخضـاعها للتمحيص والبحث العلمى . (٣٨)

٤ ـ المشكلة الاساسية الاخرى التى تواجه الاتجاه الوظيفى ـ والتى واجهت ذلك الاتجاه النظامى ـ هى عدم وجود تعريفات عملية واجرائية محـددة وواضحة للمفاهيم الاساسية لهذا الاتجـاه مثل ديمومة ... بقـاء ... واستمرارية النظـام السياسى ... فالى ان يمكن تحـديد الوضع الصحى والطبيعى للنظام السياسى وايضاح الحدود التى سيؤدى تجاوزها الى انهيار النظام ، فانه لا يمكننا ان نعرف بدقة ووضوح ما اذا كان عدم اداء وظائـف معينة وبكيفية معينة فى نظام سياسى معين ، سيؤدى الى انهياره أم لا . (٣٩) وهكذا والى ان يمكن ايجاد معيار دقيق ومحـدد لتعريف الوظائف واهميتها وضرورتها لبقاء النظام فان الاتجاه الوظيفى سيكون محدود الاثر والفعالية فى الوصول الى نظرية تجريبية عامة للنظم السياسية . (٤٠)

خـاتمـة :

لقد كان الغرض من هذه الدراسة هو تقديم وتقييم بعض الاتجـاهات الجديدة فى الدراسات المقارنة والتى كان لها تاثير كبير على منهاج ومضـمون حقل السياسة المقارنة ... وقد تم اختيار اتجاهين فقط ، هما الاتجـاه النظامى والاتجاه الوظيفى ، لانهما يمثلان اكثر هذه الاتجاهات تاثيرا فى مسار حقل السياسة المقارنة وعلم السياسة بصفة عامة فى العقدين الماضـيين ... وتبرز قيمة واهمية هذين الاتجاهين ـ رغم اوجه قصورهما وعيـوبهما ـ فى امكانية استعمالها كاطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات عن مختلف النظم السياسية.. وهكذا ولوجود مثل هذه المعايير الموحدة لدراسة الظواهر

والنظم السياسية ، فانه يمكننا القيام بنوع من المقارنة الحقيقية والفعلية بين النظم ... وهنا يتجلى بوضوح اهمية الدور الذى لعبه كل من ايستون والموند فى حقل السياسة المقارنة حيث انهما ارتقيا بهذا الحقل من مرحلة الحدس والتخمين والدراسات القانونية الشكلية الى اول طريق البناء النظرى والتحليل المنتظم .

ان المكتبة السياسية العربية بحاجة الى اثرائها بما يستجد فى اتجاهات وطرق ومناهج بحث علم السياسة بحقوله المتعددة حتى يمكن تخليص الكتابات العربية من اطار الدراسة المؤسسة القانونية ونقلها الى الدراسة العلمية للواقع السياسى حتى يمكن ايجاد السبل والوسائل لحل المشاكل المختلفة التى تواجه امتنا ... ولعل هذه الدراسة تكون خطوة فى هذا الطريق ، وما التوفيق الا من عند الله .

هـوامش البحـث

(1) Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method", **American Political Science Review** (1971) , P. 682.

(٢) للتوسع فى هـذه النقطة راجع المؤلفات التالية : **العلوم السياسية** ، تأليف على محمد شمبش ، **النظـام السياسى** ، تأليف ابراهيم درويش ، **علم السياسة** ، تأليف حسن صعب .. ومن المؤلفات الأجنبية راجع :
Comparative Politics : The Quest for Theory, by James A. Bill and Rcbert L. Hardgrave, Jr.; **Comparative Politics : A Developmental Approach,** by Almond and Powell; and **Comparative Political Inquiry,** by Lawrence C. Mayer.

(٣) انظر فى هذا الخصوص : على محمد شمبش ، **العلـوم السياسية** ، الشركة العـامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩م ، صفحات ١٧٠ ـ ١٧٢ ..

كـــذلك انظـــر :

James A. Bill and Robert L. Hardgrave Jr. **Comparative Politics : The Quest for Theory** (Columbus, Ohio; Charles E. Merrill Publishing Company, 1973) pp. 2 - 9 .

and

Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics; A developmental Approach** (Boston; Little, Brown and Company, 1966), PP. 1 - 4 .

(4) Bill and Hardgrave, **OP. cit.**, P. 14 .

(5) **Ibid.**, PP. 15 - 21 .

(٦) على شمبش ، العلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره .

(٧) ابراهيم درويش ، النظام السياسى ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م ، صفحة ٢٢٠ .

(8) Bill and Hardgrave, **OP. cit.**, P. 218.

(9) David Easton, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1965) PP. 25 - 26 .

(10) **Ibid.** , P. 49

(11) **Ibid.** , P. 50

(12) Bill and Hardgrave, **op. cit.** , PP. 221 - 222 .

(13) **Ibid.** . P. 222

(14) **Ibid.** .

(15) Easton, **op. cit.** , PP. 122 - 123 .

(16) **Ibid.** , P. 122 .

(17) Bill and Hardgrave, **op. cit.** , P. 223 .

(18) **Ibid.** .

(19) Easton, **op. cit.** , P. 125.

(20) Bill and Hardgrave, **op. cit.** . P. 224 .

(21) **Ibid.**

(22) Easton. **op. cit.** PP. 129 - 130 .

(23) Lawrence c. Mayer, **Comparative Political Inquiry** (Homewood Illinois : The Dorsey Press, 1972) , PP. 131 - 132.

(24) **Ibid.** , P. 132.

(25) **Ibid.** , P. 133.

(26) **Ibid.** , P. 133 .

(27) Bill and Hardgrave, **op. cit.**, P. 227.

(28) **Ibid.** PP. 202 - 211.

(29) **Mayer, op. cit.** , P. 145.

(30) Gabriel Almond and James Coleman,**The Politics of the Developing Areas** (Princeton, N.J. : (Princeton University Press, 1960) P. 7.

(31) **Ibid.** , PP. 7 - 9.

(٣١) كذلك انظـر :

محمد فتح الله الخطيب ، **دراسات فى الحكومات المقارنة** ، صفحات ٧ ــ ٨ وعلى محمد شمبش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٦ .

(٣٢) على محمد شمبش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٧

(32) **Ibid.** , P. 11 . and

(33) Ibid. , P. 17 .

(34) **Almond and Powell, op. cit.** , PP. 27 - 30

(35) **Ibid.** , P. 30 .

(36) **Bill and Hardgrave, op. cit., P. 213.**

(37) **Ibid.** ,

(38) **Ibid.** , P. 216 .

(39) **Ibid.** , PP. 216 - 217 .

(40) **Ibid.** , P. 228.

مراجع البحــث الأساسية

المراجـــع العربيـــة :

(١) ابراهيم درويش ، **النظام السياسى** ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م.

(٢) حسن صعب ، **علم السياسة** ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦م.

(٣) على محمد شمبش ، **العلوم السياسية** ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعـــلان ، ١٩٧٦م.

(٤) محمد فتح الله الخطيب ، **دراسات فى الحكومات المقارنة** ، الجزء الأول ، دار النهضة العربيـــة .

(٥) محمود خيرى عيسى ، **النظم السياسية المقارنة** ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م.

المراجـــع الأجنبيـــة :

(1) ALMOND and COLEMAN, **The Politics of the Developing Areas** (Princeton, N.J. : Princeton Univeristy Press, 1960).

(2) ALMOND and POWELL, **Comparative Politics : A Developmental Approach** (Boston : Little, Brown and Company, (1966) .

(3) Bill and Hardgrave, **Comparative Politics : The Quest for A Theory** (Columbus, Ohio : Charles E. Marrill Publishing Company, 1973) .

" Easton, David, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965) .

(5) Lijphart, Arend, "Comparative Politics and the Comparative Method", **American Political Science Review** (1971) PP. 682 - 693.

(6) Mayer, Lawrence C. **Comparative Political Inquiry** (Homewood, Illinois : The Dorsey Press, 1972) .